توظيف القضايا النحوية في دراسة حروف المعاني عند السيد الصدر في منة المنان - حروف الجرِّ أنموذجاً

طالب الدكتوراه ضياء شيال بديوي ريحان آل أزيرج

قسم اللغة العربية وآدابها جامعة (فردوسي) مشهد ، إيران

mr.dheyaa1980@gmail.com

الدكتور أحمد رضا حيدريان شهري (الكاتب المسؤول)

أستاذ في قسم اللغة العربية وآدابها ، جامعة (فردوسي) مشهد ، إيران

heidaryan@um.ac.ir

الدكتوره مها خير بک ناصر

أستاذة في قسم اللغة العربية وآدابها ، الجامعة اللبنانية ، بيروت ، لبنان

maha_h86@hotmail.com

Employing grammatical issues in studying the letters of meanings in Al- Sadr's Mennat Al-Manan : Prepositions as a model

PhD student Dheyaa Shayyal Bdaiwi Rayhan Al ezirej
Department of Arabic Language and Literature , Ferdowsi University , Mashhad , Iran

Dr. Ahmadreza Heidaryan Shahri (Responsible Writer)
Professor in the Department of Arabic Language and Literature, Ferdowsi University , Mashhad , Iran

Dr. Maha Khair Bek Naser
Professor in the Department of Arabic Language and Literature , Lebanese University , Beirut , Lebanon

الملخّص :

وضعت حروف المعاني في الأصل لمعان وكان لتلك الحروف حق في أن يُعبر عنها بالأفعال كالاستفهام والنفي والنهي والأمر والتوكيد والتشبيه وغيرها من الحروف، وسُميت بذلك: لأن وظيفتها توصل معاني الأفعال إلى الأسماء، وهذه الحروف اختصت بصفة مهمة وهي حروف وظيفتها لا تظهر ومعانيها لا تتضح إلا من خلال التركيب فتكون الحروف هذه حاملة لوظيفة الأسلوب والجملة المنظمة فيها، وهذه الدراسة تتمثل في إبراز القضايا النحويّة ومنها مسألة حروف المعاني، عند السيد الصدر في تفسيره من خلال أجزاءه الخمسة، وتهدف الدراسة إلى بيان كيفية طرقه لهذه القضايا النحويّة مفسراً للقرآن الكريم، وأقتضت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، الغرض منها هو جمع بعض القضايا النحويّة التي يّذكرها الصدر ويناقشها وبيان كيفيّة ردّها إلى أصولها، والوقوف على موضوعاتها، وتحليل بعض النماذج والتعليق عليها، دون الميل لجهة ما، إلا ما يتسق مع ما يقتضيه المعنى المطلوب، وتحاول الدراسة بيان كيفية التوظيف النحوي لحروف الجر في منة المنان، وبيان تأثيرها في توجيه المعنى.

الكلمات المفتاحية : القرآن الكريم ، تفسير منة المنان ، السيد محمد محمد صادق الصدر ، دراسة القضايا النحوية ، حروف المعاني ، حروف الجر .

Abstract:

The letters of meanings were originally given meanings, and these letters had the right to be expressed with verbs such as interrogation, negation, prohibition, command, emphasis, simile and other letters, and it was called that: because its function is to convey the meanings of verbs to nouns, and these letters were singled out in an important capacity, and they are letters whose function does not appear and their meanings only become clear. Through the structure, these letters carry the function of the style and the organized sentence in it, and this study consists in highlighting the grammatical issues, including the issue of letters of meaning, according to Mr. Al-Sadr in his interpretation through its five parts. The study necessitated the descriptive-analytical approach, the purpose of which is to collect some grammatical issues that Al-Sadr mentions and discusses and to show how to return them to their origins, to stand on their topics, and to analyze and comment on some models, without inclination to any party, except what is consistent with what is required by the required meaning, and the study tries to show How to use the grammatical prepositions in Mennat al-Manan, and their effect in directing the meaning, and the study ended with a number of results, which we briefly mention: The large number of theses was a reason behind employing Grammatical issues in Mennat al-Mannan's book, and that he gives importance to the meaning for its appropriateness to the context, rather than the grammatical rules.

Key words : The Holy Qur'an , the interpretation of Mennat Al-Manan , Sayid Muhammad Muhammad Sadiq al-Sadr , the study of grammatical issues , letters of meaning , prepositions .

المقدمة

كلُّ حرفٍ يحمل دلالة نحوية يختصّ فيها، تتجسد في الذهن كلما ذُكر، ومن خلال هذه الحروف تميز المعاني في التراكيب، وللحرف معنى تركيبي عام وآخر خاص يحدده السياق الذي يظهر فيه داخل التركيب، أي إنه يتميز بخصوصية، وتعيين معالم مضامينه في السياقات المتباينة. لقد شرع المفسرون والنحاة منذ أوائل القرن الهجري الأول، يتناولون دراسة الحروف في التراكيب القرآنية، مبرزين وظائفها الدلالية في سياقاتها النحوية مع حصر وظيفة كل حرف وتحديد الفروق الدقيقة بينها انطلاقا من السياق، فهي تهدف إلى بيان القضايا النحوية، والدرس الدلالي في الدراسات الحديثة إلى عدم التفرقة بين الجانبين النحوي والدلالي، إلا أنّه توجد هناك مشكلة لا سيما عند أصحاب نظريات النحو الحديثة، في كيفية توظيف هذه القضايا داخل السياق، لذلك نجد الصدر بنى كتابه منة المنان على بعض هذه القضايا، وأنّه يبدأ تفسيره للنصوص القرآنية بذكر المسائل النحويّة، ثم يتبع هذه المفاهيم بذكر القضايا التفسيرية لعلمه بأنَّ هذه القضايا تقوم على المفاهيم النحوية، فكان لمسألة التوظيف أهمية في فكره، وعلى جميع مصادر الاستشهاد النحوي.

تسعى الدراسة إلى بيان كيفية توظيف بعض القضايا النحوية، إذ لا يمكننا في هذه الدراسة أن نُحيط بها جميعًا، والوقوف على ما تؤديه حروف الجر من دلالاتٍ ومعانٍ، وما تقوم به من عملٍ نحوي، وربط الدراسة بكتاب منة المنان، والباحث تناول هذه الدراسة لتوثيق بعض القضايا النحوية التي أوردها – السيد الصدر- في تفسيره من كتب النحو وكتب علوم القرآن وإعرابه وبيان معانيه، والدراسة تمثلت في محاولتها إبراز القضايا النحوية ومنها توظيف حروف الجرّ، كما أنّها تهدف لبيان كيفية توظيف السيد الصدر لهذه الآراء النحوية والإعتماد عليها في تفسيره المذكور بشكلٍ يُلفِت انتباه القارئ إذا ما أمعن النظر فيه، وقد استقى مادته العلميّة من كتب النحو وكتب إعراب القرآن الكريم، فوجدناه كثيراً ما يورد آراء نحوية نقلًا عن المدرستين البصرية والكوفية، ويطرح رأيه في بعض الأحيان دون الميل لجهةٍ ما، بالرغم من أنّه ميّالًا للمذهب الكوفي.

واعتبار النحو ركنًا من أركان العلم العربي، فإن قانونه الأساسي والأعلى هو أفضل طريقة لفهم النص القرآني من خلال معرفة معناه ومواءمته، وشرح الظواهر

اللغوية في نظر الذكر الحكيم، ولمعرفة ذلك فالدراسة هنا تركز على إحدى هذه الظواهر من خلال دراسة دلَالَات حُرُوفِ المَعَانِي ـ حُرُوفُ الجّر أُنمُوذَجًا، وارتباطها بسياق النصّ القرآني، وكيف أنَّ هذه الأحرف تبقى دلالتها في سياق الآية رُغْمَ ما يقع عليها من تأثير داخل السياق لا يُفقدها وظيفتها في فهم الآية، بل يزيدها عُمْقًا وانفتاحًا على معانٍ جديدةٍ لما لها من أغراضٍ في بيان الكلام وإبراز المعنى، فاللغة العربية تتمتع بمرونة لا توجد في غيرها من باقي اللغات كونها لغة كتاب الله العزيز، وَهَذَا مَا ستحَاوِلُ الدراسة استقصاءه في هذا المقال، وَعَلَيه فَمَا هِي الدَلالة التي يُضفِيها التوظيف لِحُروفِ الجرِّ مِن خِلاَل السِّياق العَام لِلمُفرَدَات القُرآنِية وتَراكِيب الجُمَل ؟`

١- المفاهيم والدلالات

وضِعت حروف المعاني في الأصل لمعانٍ وكان لتلك الحروف حقُ في أن يُعبر عنها بالأفعال كالاستفهام والنفي والنهي والأمر والتوكيد والتشبيه وغيرها من الحروف[١]، وسُميت بذلك: لأن وظيفتها توصل معاني الأفعال إلى الأسماء حيث لو لم يكن وجود (من وإلى) في قولنا: (خرجت من البصرة)، لم يفهم ابتداء خروجنا وانتهاؤه، وتأتي مع الأسماء والحروف لمعانٍ، ويجيء بها للتعويض عن جملة وتفيد معناها، فلكل حرف منها يفيد فائدة معنوية مع الإيجاز والإظهار[٢]. وهذه الحروف اختصت بصفة مهمة وهي حروف وظيفتها لا تظهر ومعانيها لا تتضح إلا من خلال التركيب فتكون الحروف هذه حاملةً لوظيفة الأسلوب والجملة المنظمة فيها[٣]، ويبرز دور السياق ووجود فاعل في تحديد معاني هذه الحروف، والحروف تتباين في تحديد معانيها، فمنزلة بعضها تتحدد في السياق بالصدارة في تركيب الجملة التي دخلت عليها على نحو ما يلاحظ في حروف الاستفهام والتوكيد والترجي، وبعضها الآخر منزلته تتحدد من خلال تقدمه على مدخوله فقط بغض النظر عن موقعه في الجملة[٤]. لذلك نجد الحرف الواحد معانيه تتحدد طبقاً لتعدد السياق الداخل فيه، وهذا لا يعني أن الحروف هذه ليس لها معانٍ تختص بها، لكن أهل اللغة ذكروا بأنَّ لكل حرف منها معنى يختص به وأضافوا على معانيها الأصلية معانٍ أُخرى تستقى من السياق.[٥]

كذلك التناوب بين حروف المعاني يُعد ظاهرة معهودة في العربية ويقصد بها أنَّ حروف المعاني تتناوب فيما بينها فيحل حرف محل آخر[٦]. والسيد الصدر يرى أنَّ كلّ

حرف قرآني يحمل معنى خاصًا به، والمعنى هذا يكون له ظاهر وباطن.... إذا بان ذلك واتضح فإنَّ لكلّ حرف من القرآن له معنى خاصا به، والأمر كذلك في الجملة وفي الآية وفي السورة وفي القرآن بكامله.

مما تقدم فالنص لا يريد أن ينكر الحقيقة التي ذُكِرت سلفًا- وهي مسألة التناوب بين حروف المعاني واشتراكها في بعض المعاني- بل لعلّ الصدر يريد أن يقول القرآن الكريم يُعد كتاب هداية ويريد أن يوصل المعاني إلى البشر لغاية هدايتهم بأفضل صورة: ‹‹ حسب القرآن جلاله ومجدًا أنَّ الأربعة عشر قرنًا من الزمان لم تستطع أن تخفف ولو بعض الشيء من أسلوبه الذي لا يزال غضًا››[٧]، لذلك فإنَّ كلّ لفظ موجود في القرآن الكريم جاء ليؤدي دورًا ومعنىً خاصًّا ليصبح هذا اللفظ هو الحامل لحقيقة هذا المعنى ولا يستطيع أن يحل لفظ آخر ليُعطي نفس المعنى المطلوب مطلقًا[٨]، فهو يرى أن حروف المعاني تؤدي وظائف ثلاث:

الأولى : وظيفة نحوية يقاضيها الأثر الإعرابي، وفيها يتفق السيد الصدر مع المشهور في القول بالزيادة النحوية.

الثانية : وظيفة دلالية يقتضيها مقصد المتكلم في إيراد المعنى، وقد اختلف السيد مع المشهور فيرى أنها من الممكن أن تنتفي ويأتي حرف من غير معنى.

الثالثة : وظيفة مصلحة يقتضيها المقام أو حفظ النسق الأدبي، وهذه الوظيفة انفرد بها السيد الصدر وسجّل فيها فضل السبق، وهذه الوظيفة لحروف المعاني التي يذكرها الصدر تعد محط أنظار واحترام لأنها تدل على نظر دقيق في النص القرآني، وتقدم تحليلاً رائعاً للتراكيب والأساليب الاستقراء الدلالات، ويبقى الصدر في طليعة الذين يرفضون وجود حروف زائدة في القرآن الكريم، وما ورد منها في القرآن في صنعة النحويين يخرجها على أن فيها مصلحة وغاية وليس دلالة.

وهذا المعنى أيده الصدر في أنّ الحرف يدلُ على معنى عام وواسع، وهو ما يريد به المعنى الخاص للحرف, غير أنّ هذا المعنى العام والواسع هو معنى كلي يمكننا أن تنتزعه من معانٍ أخرى جزئية، وبذلك تكون المعاني الجزئية هي الأقرب إلى معاني الحروف الأخرى.[٩]

توجد حروف تتعلق بمجموع الجملة مثل حروف النفي والاستفهام والشرط والجزاء، فهذه حروف تدخل على مجموع الجملة لا على جزءٍ منها[١٠]. فهي تمثل وصلات داخل الجملة من أجل أن تصل بين أجزائها وتؤدي معنى في سياقها، ولا تؤدي معنى في ذاتها، ومعناها يختلف باختلاف سياقها اللغوي الذي توجد فيه، والوظيفة الإعرابية واحدة؛ فحروف العطف يؤتى بها بدلاً من لفظة أعطف، وحروف الاستفهام بدلاً من استفهم، وحروف النفي بدلاً من اجحد أو انفي، وحروف الاستثناء يجيء بها بدلاً من استثني ولا اقصد، أما حروف الجر يؤتى بها لتنوب عن الأفعال التي بمعناها، فمثلاً الباء تنوب عن لفظة الصق، والكاف تنوب عن أشبه وكذلك بقية حروف المعاني[١١]، لحروف المعاني وتوظيفها نجد حضورٌ واضحٌ وملحوظ للنص القرآني، وهذا ما تنبه إليه السيد الصدر على الدور الفعّال الذي تؤديه هذه الحروف في توجيه الدلالة وتشكلّها، فهي تؤثر وتتأثر في السياق اللغوي.

٢- التحليل في حروف الجرّ

٢-١ حروف الجر معانيها وعلّة الجر فيها

حروف الجرّ من حروف المعاني التي تكون مفتقرة إلى معنى معجمي، وهي تستمد معناها وقيمتها الوظيفية من السياق، الجار والمجرور يتعلقان بالفعل أو ما يشبهه أو ما يُشير إلى معناه؛ فحرف الجر رابط حرفي إلى جوار الرابط السياقي المعنوي والرابط الإسنادي في الجملة، وهو متعلق بفعل أو ما يشبهه والتعليق هذا يُعد رابط معنوي[١٢]، وكثرت تسمياتها وتعددت، فقيل عنها: حروف الجر، وحروف إضافة، أو حروف الصفات، وهذه التسميات أتت من تأثر هذه الحروف وتأثيرها في السياق اللغوي[١٣]. ومن بين أهم حروف الجر التي وقف عندها السيد الصدر وتوظيفها في اتساق النص هي:

١-١-٣إلى: وهذا حرف جر له معانٍ متعددة وأشهر هذه المعاني هو انتهاء الغاية سواء أكانت الغاية مكانية أم زمانية[١٤]. ورد حرف (إلى) الجار في قوله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلۡإِنسَٰنُ إِنَّكَ كَادِحٌ إِلَىٰ رَبِّكَ كَدۡحٗا فَمُلَٰقِيهِ ﴾[١٥] فالحرف هذا يوظف توظيفاً معيناً داخل السياق سواء أكان هذا التوظيف من جهة الموقع داخل الجملة، أم كان من جانب القيمة[١٦]، لذا اختلف المفسرون في تحديد معناه وبالتالي وظيفتة في التحليل النحوي لحرف الجر (إلى)

اختلفت، فقالوا: أنّها في الآية الكريمة بمعنى اللام وتقدير الكلام: عامل لربك عملاً[١٧]، وقالوا إنَّ (إلى) بمعنى انتهاء الزمانية، والكلام يقدر: إنَّك كادح إلى لقاء ربك، أي: عمل ينتهي بلقاء الله وهو الموت [١٨]. وفهم صاحب الميزان من (الكدح) السير فقال: ففيه معنى السير بمعنى من معاني المجاز لأن المراد به التعب بقرينة حرف الجر (إلى)، أي سائر إلى ربك سيراً، فالسير يصل إلى النتيجة [١٩]. وقيل فيه من أن الكدح هو المجاهدة والمشقة والتعب[٢٠]. فنجد الرأي يبتني على تقدير محذوف، والغاية هذه هي غاية منتهية بتحقق الموت الواقع على الأنسان وينهي كل آلامه ومشقاته وتعبه، أما السيد الصدر في تحليله النحوي يرى أنَّ (إلى) حملت دلالة انتهاء الغاية، غير أنَّ هذه الغاية لم تكن مادية – زمانية أو مكانية- كما زعم بعض المفسرين؛ بل غايتها معنوية وهو ينطلق من أن الكدح يحمل معنى السير والجهد، والمراد: أيها الإنسان المطلق العالي المقام إنك كادح إلى الله عز وجل وتلاقيه، باللقاء المعنوي، ولكن هذا اللقاء يكون على مراحل وليس بمجرد وصول الإنسان المطلق يلاقي الله بل الكدح يبدأ من هناك، أي من حين أن يكون الإنسان إنساناً مطلقًا، لا مطلق الإنسان ولا ما هو دونه[٢١].

٢-١-٣ الباء: المعنى الأساسي لحرف الباء هو اللصق وهو المعنى الوحيد عند سيبويه[٢٢]، وعلى الرغم من نظرة النحويون في تعدد معانيها إلا أنَّ المعنى الأساسي يبقى هنا هو الإلصاق[٢٣]، يقول ابن جني أن الباء الجارة متخصصة في معنى اللصق ولا يمكن إعطاءه معاني أخرى [٢٤] فـ حرف الجر معناه يتحدد بمعنى واحد حقيقة، وخروجه لمعانٍ متعددةٍ يكون من باب المجاز والغرض منه التوسع في الدلالة [٢٥].

من مواضع توظيفها عند السيد الصدر في تحليله النحوي، قوله تعالى: (بِسْمِ اللّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ). الباء في البسملة قيل: أنها جاءت لتدل على الإلصاق وهي إما مادي (حقيقي) مباشر من قبيل: عملت بيدي أو أمسكت بزيد، أو معنوي (مجازي) كـقولنا: مررت بزيد، فالمرور هنا لم يلتصق بزيد ولكننا نعتبر ذلك مجازا، فالمعنى من الباء في البسملة: إنَّ عملي مقترنٌ وملتصقٌ مجازا ببسم الله الرحمن الرحيم[٢٦]. وقيل: معناها السببية، وهي العليّة والتسبيب أي أن ما بعدها سببًا وعلة فيما قبلها[٢٧]، أي ابدأ بسبب اسم الله عز وجل وببركته. وقيل: معناها الظرفية بمعنى (في)[٢٨] ومنها قوله تعالى: (وَلَقَدْ نَصَرَكُمُ اللَّهُ بِبَدْرٍ)[٢٩]. فيكون معنى الباء في البسملة أن نتصور أنَّ العمل مظروف، واسم

الله ظرفٌ، وأنّ العمل مظروفٌ –مجازا- لاسم الله تعالى لكي تزيد بركته"[٣٠]. وقيل هي للاستعلاء بمعنى (على)[٣١]. إلا أنَّ السيد الصدر يرجح كل هذه المعاني ويقول:‹‹ كل تلك المعاني ممكنة وصحيحة، وقد تكون كلُّها مُراده، ولا يتعين واحدٌ منها، ولا يوجد ظهور أحدها››.[٣٢]

نجد السيد الصدر في تطبيقه للقاعدة النحوية وتوظيفه لها، بأنَّ هذه القضايا تستدعي تطبيق عدة تفسيرات ممكنة للنص معتمداً على بعض قضايا النحو، مثل قضية متعلق الجار والمجرور المحذوف في البسملة, فأما يقدر بـ (جملة) أو مفرد[٣٣]. وعند تطبيق هذه القاعدة يستلزم من المفسر تعدد التفسيرات، فيرى السيد الصدر أن المتعلق هذا له اتجاهان من التصور:

الاتجاه الأول : وعليه المشهور[٣٤]- مشهور المفسرين- يكون بتقدير فعل مناسب مع السياق كقولك ابتدأ أو أستعين أو أعمل ونحوها.

الإتجاه الآخر: تقدير اسم نجعله خبراً لمبتدأ محذوف كما لو قلنا: هذا الفعل متبرك بسم الله الرحمن الرحيم: أو هذا كائن أو حاصل ونحوها.[٣٥]

فهذان الاتجاهان أو التصوران بوصفهما اطروحتين تفسيريتين تعتمدان في طرحهما تبرير في ما استلزمته القضية النحوية "متعلق الباء من الجار والمجرور" فالتعدد في التقدير والتوظيف والاحتمالات، لذلك استطاع الصدر من إيجاد اطروحتين بدلاً من واحدة، من هنا نعرف كيف استطاع الصدر أن يوظف قضية حرف الباء عملياً في استنباط المعنى المفسر للآية القرآنية.

وكذلك من توظيف السيد الصدر وتحليله النحوي لقوله تعالى ﴿ فَأَثَرْنَ بِهِۦ نَقْعًا ﴿٤﴾ فَوَسَطْنَ بِهِۦ جَمْعًا ﴾.[٣٦] يجوّز ابن عاشور أن تكون الباء هنا سببية، والضمير المجرور فيها يعود إلى العدو المأخوذ من (العاديات)، ويجوز أن تكون ظرفية بمعنى (في) والضمير يعود إلى (صبحًا)، أي أثرن في ذلك الوقت في وقت إغارتها[٣٧]، كما فسّر صاحب الميزان أنّ الباء بمعنى (في) أو للملابسة؛ وأنَّ للباء مع الضمير مرجعيتان الأولى (الضبح) وهذا نوع من الإسناد المجازي، والمرجعية الثانية (الصبح) وهنا الباء تكون ظرفية بمعنى في[٣٨]، ولأنَّ حرف الجر يتعلق بمعنى لا يدل عليه غيره فيه، فأنَّ السيد الصدر يرى في

توظيفها بأنّها للسببية وليست للظرفية لأنَّ ظاهرها هو السببية وإن قلنا ظرفية فهذا يكون خلافاً للظاهر، وأن ظهورها للسببية أوضح، عندها تكون مرجعية الضمير ليس كما قال صاحب الميزان (الصبح) بل هو شيءٌ آخر كالعَدْو أو القتال، أي: بسببه، وهو هنا يتفق مع رأي ابن عاشور، المُشار إليه[٣٩]، وكتب النحو تضع الباء حرف من حروف الجر التي تختص بالاسم وهي قسمين: زائدة وغير زائدة، وهذا التوظيف والتحليل النحوي من قبل الصدر يكون حملٌ على ظاهر السياق، دون اللجوء إلى التقدير بالرغم من القول في مجازية الحروف وإمكانية استخدام بعضها محل بعض، والأصل في حرف الجر مع مجروره أن يتعلقا بالفعل، لأنَّ الفعل قصر في وصوله إلى الاسم فحرف الجر يعينه في هذا الوصول، والزائد في الكلام يُعد فضلة لا يتعدى به الفعل، والتعدية إيصال الفعل إلى الاسم، ومن ثم حرف الجر الموصل للمفعول به يكون جزء من لحمة الجملة وترابطها.

٣-١-٣ من: يوظّف حرف الجرّ هذا لمعانٍ متعددة ومن أشهرها: ابتداء الغاية والتبعيض أو السببية. ومنها قوله تعالى: ﴿ فَلْيَنظُرِ ٱلْإِنسَٰنُ مِمَّ خُلِقَ ۝٥ خُلِقَ مِن مَّآءٍ دَافِقٍ ۝٦ يَخْرُجُ مِنۢ بَيْنِ ٱلصُّلْبِ وَٱلتَّرَآئِبِ ﴾[٤٠]. يقول ابن عاشور(من) في الآية ابتدائية متعلقةٌ بـ (خُلِقَ) ويكون المعنى فليتفكر الإنسان في جواب: ما شيء خلق منه؟، وبالتالي تقدّم المتعلق على عامله تبعاً لتقديم ما اتصلت به من (من) اسم استفهام[٤١]، كما يوظّف في هذه الآية السياق وهو من يقوم بتحديد نوع (من) وقد تفيد السببية أي: إنَّ سبب خلق الإنسان هو الماء الدافق الذي يخرج كما تعبر الآيات من بين الصلب والترائب[٤٢].

غير أنَّ الصدر قدس سره في توظيفه النحوي لهذا الحرف يحتمل أن المراد من (من) هو التبعيض ويرجع هذا الأمر إلى سببين:

أحدهما: خالف فيه السياق الذي اعتمده مشهور المفسرين، الذين يرون: أنَّ (من) ليست تبعيضية وإنما تدل على السببية والعلية بقرينة الآية التي تليها (خُلِقَ مِن مَّاءٍ دَافِقٍ)، والصدر يقول: ‹‹ أن يراد من (من) التبعيضية لا السببية؛ فإن كلا من السببية والتبعيضية من المعاني اللغوية..... على أن المراد من (من) السببية (مِمَّ خُلِقَ) أي: من المني الذي خُلق منه أو الماء الذي خُلق منه مع أنّا نقول: بالتبعيض ويكون المراد: فلينظر

الإنسان إلى بعض ما خلق منه، وهذا وإن كان خلاف الظاهر إلا أنه أطروحة نتيجة وجيهة››[٤٣]. وبذلك فالصدر في وتوظيفه النحوي يذهب إلى احتمالية (من) بأنّها للتبعيض ويصل إلى أنّ علة خلق الإنسان لم تكن علة واحدة بل أكثر من علة وسبب، فهو يرى أن الإنسان جزء من الكون وعنده أن الكون خُلِقَ بسبب مجموعة علل تظافرت هذه العلل فتكوّن الكون وإمكانية خلق الإنسان من بعض هذه العلل وكلّها أسباب تُحقق خَلقه.[٤٤]

غير أنَّ هذا الرأي لا يتوافق مع السياق، بدليل وجود قرينة الجواب عن السؤال وهي أنه خلق من ماء دافق، لذا قال: الصدر رحمه الله مُستشكلاً: ‹‹ فإن قلت: إنّ الآية أفادت: (فَلْيَنظُرِ الْإِنسَانُ مِمَّ خُلِقَ۝ خُلِقَ مِن مَّاءٍ دَافِقٍ). فيكون هذا قرينة متصلة على أن المراد من الموصول المني (مِمَّ خُلِقَ)، أي: من الماء الدافق، وبهذه القرينة يكون المراد من (من) السببية، لأن المني سبب وجود الإنسان» .[٤٥]

بعد ذلك يذكر السيد الصدر تحليلاً آخر في إمكانية توظيف المعنيين أي يتفق مع السياق ولا يخالفه، مع القول بأن (من) تبعيضية فيقول: « لا يتعين أن يكون المراد من (من) السببية، بل قد يراد منها التبعيض، مع حفظ ما فهمه المشهور من السياق من إرادة المني، لأنّ الإنسان لا يخلق من كل المني بل من بعضه، لأن واحدًا من ألف يشارك في تشكيل الجنين، وهو ما يسمى بالحويمن، فيصدق بناءً على هذه النظرية (مِن مَّاءٍ دَافِقٍ)، أي من بعض الماء الدافق ويراد من (من) التبعيضية لا السببية›› .[٤٦]

وكذلك في توظيّفه لها في قوله تعالى: ﴿ لَمْ يَكُنِ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ وَٱلْمُشْرِكِينَ مُنفَكِّينَ حَتَّىٰ تَأْتِيَهُمُ ٱلْبَيِّنَةُ ﴾[٤٧]. تناول السيد الصدر حرف الجر (من) في تحليله وتوظيفه لها فيقول: أنَّ (من) هنا للتبيين؛ وبذلك يكون المعنى: الكفّار الذين هم اهل الكتاب والمشركون، لأنَّ المراد جنس الكفّار وليس بعضهم[٤٨]؛ خلافًا لباقي المفسرين ومنهم صاحب الميزان الذي يرى أنها للتبعيض؛ ويكون المعنى: بعضهم من أهل الكتاب وبعضهم من المشركين[٤٩]، وابن هشام يرى بأنها زائدة للتبعيض علامتها إمكانية وضع محلها كلمة (بعض) نحو قراءة ابن مسعود (حتى تنفقوا بعض ما تحبون)[٥٠]. لكن السيد الصدر نراه يعتمد على توظيف سياق الآيات ويحكم بنوعها تبعيضية أو بيانية، وأنَّها

أفادت معنيين في الآية الكريمة؛ ويرجح كونها للتبيين مستنداً على فهمه ويقول: ‹‹ إن الكفار والمشركين سوف لن يتغيروا ولن يتوبوا حتى تأتيهم البينة ولن ينفكوا عن دينهم إلا بإقامة الحجة››.[٥١]

٤-١-٣ اللام: اللام حرف جر يجيء مكسوراً إذا جرّ اسم ظاهر إلا مع المستغاث بعد (يا) مباشرة، ويكون له معانٍ كثيرة أهمها الملك والاستحقاق والقسم، كما تُفيد التعليل في الكلام[٥٢]. وما يُميّز إفادتها التعليل عن غيرها هو أنها تستخدم في قسمي التعليل: التعليل بالغرض؛ وهي بذلك تفيد علةً غائيةً ولما قبلها تكون له غرضٌ، والثاني هو تعليلها بالسبب؛ فتفيد بأن ما بعدها مسببًا بوجود ما قبلها[٥٣]. يقول سيبويه: ‹‹ فإذا حلفت على فعل غير منفي لم يقع لزمته، ولزمت اللام النون الخفيفة في آخر الكلمة›› [٥٤]. فسيبويه ومن تبعه في رأيه يقول إذا دخلت اللام على الفعل الدال على المستقبل لازمته نون التوكيد الخفيفة أو الثقيلة، إلا إذا جاءت على نية القسم[٥٥]، وهذا الحرف قد ورد في عدة آيات مباركة، ومن مواضع استعمال هذا الحرف قوله تعالى: (لَتَرَوُنَّ الْجَحِيمَ).[٥٦] يقول صاحب الميزان: ‹‹اللام للقسم والمعنى أقسم لترون الجحيم التي جزاء هذا التلهي كذا فسّروا›› [٥٧]. وبذلك تكون (لو) امتناعية وجوابها جملة (لَتَرَوُنَّ الْجَحِيمَ)[٥٨]، والرأي هذا ذكروه جملة من المفسرين.[٥٩]

إلا أنَّ السيد الصدر يذهب إلى ما ذهب إليه ابن عاشور، لأنّ نظم الكلام صيغة قسم بدليل قَرْنَه بنون التوكيد[٦٠]، ويقول أنّ وظيفة اللام هو التأكيد لما سبقها من كلام ورابطة ما قبلها بما بعدها وجعله نسقًا واحدًا، آخذا بظاهر القول – والله أعلم- كونه لا يميل إلى التقدير في الكلام، وانها ليست للقسم من باب أن اللام تدخل على الاسم فتسمى لام الابتداء، وإن دخلت على الفعل سُميت لام القسم، لأنها في ذلك تشبه القسم، فإن لم تشبه القسم فلا يوجد قسم في سياق الكلام، لأنَّ رؤية الجحيم لم تكن ممتنعة، بل هي واقعةٌ وضروريةٌ لرؤية الجنة والنار، وبالتالي لم تكن جملة (لَتَرَوُنَّ

الْجَحِيمَ) جوابًا لـ (لو) الامتناعية؛ لأنّ ما يقع في جوابها هو الممتنع وليس الممكن، فهي إذاً للتأكيد وتقوية عامل ضعيف[٦١].

٣- ٢ دور حروف الجر في التعدية

حروف الجر تقوم بتأدية وظيفة أساسية في إيصال معاني الأفعال وربطها بمفاعيلها عندما تكون هذه الأفعال قاصرةٌ عن الوصول إلى المفاعيل للزومها الارتباط والتلبس بفاعلها فقط وهو ما يدخل تحت مصطلح (التعدي).

فبعض هذه الحروف تقوم بوظيفة التعدية عندما تكون الهمزة ليس لها مجال في التعدية، فتقوى التي تقصر عن الوصول إلى مفعولها، أصلاً، أو التي تتعدى لمفعول، ويتطلب السياق البحث أو إيجاد مفعول آخر، شأنها في هذا شأن الهمزة، والتضعيف، غير أنَّها تختلف عن النوعين السابقين، في أنها تغير معاني الجمل التي تدخلها حسب نوعية الحرف المضام لها.

٣-٢-١- مــن: هذا الحرف على سبيل المثال عندما يقوم بوظيفة التعدية وإلى جانب ذلك يؤدي إلى توجيه المعنى الدلالي للجملة بشكل يجعلها تختلف عن جملة مستعمل معها الحرف (إلى) أو (عن)، وما إلى ذلك من تغيير في استعمال الحرف، خلافًا لـ(الهمزة) أو(التضعيف)، اللذين يتساويان في ثبات المعنى عند مضامتهما لأي فعل من الأفعال، ولا يمكنهما أن يُغيرا من مجاله المعنوي الأول، بحالٍ من الأحوال.

الفرق بين وظيفة الهمزة وحرف الجر في التعدية هو أنَّ الهمزة تقوم بوظيفة شكلية، حين يراد بها التعدية، وهي تعدية الفعل إلى مفعوله دون أن يغير شيئًا من المعنى، غير ربط في الفعل بالمفعول، أو تضيف معنى آخر لها، كما نشاهد هذا في قوله تعالى: ﴿ وَٱللَّهُ أَخْرَجَكُم مِّنۢ بُطُونِ أُمَّهَٰتِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ شَيْـًٔا ﴾[٦٢]. وكذلك قوله تعالى: ﴿ أَخْرَجَ مِنْهَا مَآءَهَا وَمَرْعَىٰهَا ﴾[٦٣].

بينما التعدية بحرف الجر، في المعاني الكامنة تتنوع في التراكيب حسب الحرف المستخدم، ويصبح لكل تركيب معنى خاص به يتحدد بترابط الحرف والفعل المستخدمين فيه، وهذا يختلف كلما تغير الحرف، على نحو ما ينتج من مضامة الفعل

ذهب للأحرف، في قوله تعالى:﴿ فَلَمَّا ذَهَبَ عَنْ إِبْرَٰهِيمَ ٱلرَّوْعُ ﴾[٦٤]، ﴿ ثُمَّ ذَهَبَ إِلَىٰٓ أَهْلِهِۦ يَتَمَطَّىٰٓ ﴾[٦٥]، و﴿ ذَهَبَ ٱللَّهُ بِنُورِهِمْ ﴾[٦٦]. من خلاف واضح في المعنى.

الفعل (ذهب) يحمل في أصله معنى واحداً، وهو لازم، بالنظر إلى علاقته بالمفعول ولكنّه استطاع هنا أن يؤدي ويوجه المعنى إلى أكثر من جهة، وتعدى بأكثر من حرف جر، دون أن يغلب حرفًا على آخر.

وهذا الاستعمال في حروف الجر مع الأفعال قد أدى على هذا الشكل، إلى مناقشات طويلة بين من يمثل المذاهب المختلفة في النحو وتضاربت الآراء حول هذا الاستعمال بين مؤيدٍ ومعارضٍ، وكان محور نقاشهم هل يختص« كل قبيل من هذه الأفعال بقبيل من هذه الحروف»[٦٧]، ولا يتجاوزه إلى غيره؟.

أم هل لهذه الأفعال يمكنها أن تقبل أكثر من حرف، حسب المعنى، وتسمح للحروف أن تتداخل «فيشارك بعضها بعضًا»[٦٨] في مضامة الفعل الواحد حسب ما يتطلبه السياق؟.

السيد الصدر يذهب إلى ما ذهب إليه الكوفيون ومن تبعهم في قبول (اللغة) والتسامح فيها ولكنّه يختلف معهم ولا يعول على كل مسموع، إن كان قليلاً، ويبتعد عن التأويل، ويرى أنّ حروف الجرّ يمكن أن تتبادل الموقع، و ينوب بعضها عن بعض من أجل إيصال معاني الأفعال إلى مفاعيلها، ووجهة نظره هذه يستمدها من مصادر التقعيد الأساسية، وهي: القرآن الكريم، والشعر العربي.[٦٩]

بينما نجد البصريين يتشددون هم ومن نهج منهجهم في قبول ما جاء منها على شكله الظاهري، بل رفضوه أصلا، لأنّهم لا يقولون بالنيابة بين حروف الجر، ولا يرفضونها، وما جاء منها في أسلوب لا يمكن رفضه، إنّما يرد بوجه من وجوه التأويل إلى الأصل المفترض عندهم، لاستعمال الفعل المبني على الكثرة، وغالباً ما يكون بالتصرف في الفعل، كي يتوافق مع معنى الحرف، وطرق استعماله.

والسبب يعود في هذا الاختلاف بين المذهبين هو نظرة كل فريق منهم إلى ما يحمله الحرف من معنى.

٣-٢-٢ إلى: قال تعالى من سورة الغاشية: ﴿ أَفَلَا يَنظُرُونَ إِلَى ٱلْإِبِلِ كَيْفَ خُلِقَتْ ﴾[٧٠]. يقول السيد الصدر كان في الإمكان أن يتعدى الفعل بنفسه دون حرف الجر، فيقول:« إنَّ النظر في قوله تنعالى.... يتعدى بنفسه دون حرف الجر، فيقال: نظرته وأبصرته ونحو ذلك فلماذا اختار سبحانه الحرف في تعديته مع أنه يمكن أن يقول: (أفلا ينظرون الإبل كيف خلقت؟)[٧١]، ويجيب الصدر عن هذا السؤال من خلال إطرحتين: الأولى بعيدة عن بحثنا لذا نتجنبها ولا نتطرق إليها، وأما الثانية فيقول:« إننا نتصور بُعداً بين الناظر والمنظور وهذا البعد ذو جانبين: جانب مادي وجانب معنوي».[٧٢]

ولو أعدنا صياغة كلام السيد الصدر فنقول أنَّه يريد القول: بإنَّ سبب استعمال القرآن الكريم حرف الجّر (إلى) وتعديته للفعل (يَنظُرُونَ) بحرف الجر يعود إلى وجود بعدين بين الناظر وهو الإنسان بصورةٍ عامة والعربي الموجود في زمن النزول بصورة خاصّة وبين المنظور الذي هو الإبل والسماء والجبال، ولولا وجود هذين البعدين لما احتيج إلى ذكر حرف الجر (إلى).

ثم بعدها يوضح السيد الصدر الجانب المادي فيقول:« أما الجانب المادي فهو أن هذه الموجودات من السماء والجبال بعيدة غالباً عن الإنسان وأما الجانب المعنوي فهو أن هذه المخلوقات لم يذكر عبثاً بل ذكرت ليتأمل الإنسان في حسن خلقها وجمال تدبيرها وعظمة تكوينها وعظمة خالقها، وإذا كان لها نحو من العظمة والهيبة، كانت هذه الأشياء العظيمة أيضاً بعيدة»[٧٣]. بعدها يختصر كلامه ويقول:« ولو لم يستعمل (إلى) لكان هذا البعد مغفولاً عنه »[٧٤]. بعدها يذكر إشكالاً على نفسه فيقول:« فإن قلت: إن الإبل قريبة لا بعيدة عن الإنسان، فلا يحتاج إلى استعمال حرف (إلى)»[٧٥]، ويضيف الصدر جواباً لهذا الإشكال من خلال وحدة السياق فيقول:« قلت: المهم هو وحدة السياق، فالله سبحانه حينما يقول:(أَفَلَا يَنظُرُونَ إِلَى الْإِبِلِ كَيْفَ خُلِقَتْ) يعلم أنَّه سيقول بعد ذلك: ﴿ وَإِلَى ٱلسَّمَآءِ كَيْفَ رُفِعَتْ ﴿١٨﴾ وَإِلَى ٱلْجِبَالِ كَيْفَ نُصِبَتْ ﴾[٧٦]. وهذه الموجودات فيها من البعد المادي والمعنوي ما لا يخفى. فهناك بُعد في الجبال، وإن لم يكن هناك بُعد في الإبل والأرض».[٧٧]

تحديد الحرف المعدي للفعل يجب ألا يتم والكلمات خارج السياق، وإنّما يتحدد عندما يكون الفعل مرتبطاً مع مجموعة أخرى من الألفاظ التي تحكم علاقاته بغيره من الأسماء والحروف.

ووفقًا لرأي السيد محمد الصدر فإنّ اختلاف الحرف، وتبادله على الصيغة الواحدة، لم يحصل عبثًا، أو لمجرد إيجاد باب للتأويل، وشحذ الذهن في مجال التفسير اللغوي، أو الفلسفة اللغوية؛ وإنّما مرد ذلك اختلاف المعاني التي تتنوع باختلاف الحرف، والفعل عندما تتوارى عليه « الحروف المتعددة لا بد أن يكون له مع كل حرف معنى زائد على المعنى الآخر، وهذا يحسب اختلاف معاني الحروف».[٧٨]

والعلاقة تصبح حينها علاقة سياقية توافقية بين الصيغة والحرف ولا إشكال فيها، ولا رفض لها من قبل السياق، ولا تحتاج إلى تأويل.

فكل تركيب ورد سماعه، ولا يوجد مجال لكي يرد من الناحية الاحتجاجية، والتوثيقية وجب قبوله كسياق متكامل يسمح بوجود هذا الحرف، ويعطيه أحقية الاستخدام أصلاً، حتى تنسجم مفرداته مع بعضها لتأدية معنى، ولا وجه لإخراجه عن ظاهرة بالتأويل، من أجل أن يتوافق مع القياس المفترض، لأنّ السماع أولى، وأقوى من القياس، ونلاحظ هذا المعنى في كلام ابن جني «الاستعمال إذا ورد بشيء أخذ به وترك القياس، لأن السماع يبطل القياس.... قال أبو علي: .... فإذا ورد السماع بشيء لم يبق غرض مطلوب، وعدل عن القياس إلى السماع »[٧٩].

٣-٣ دور السياق في تحديد العلاقة بين الفعل والحرف

لدور السياق في تحديد العلاقة بين الفعل والحرف، ومدى توافقهما مع بعضهما، على الرغم من تغير الحرف نسوق بعض الشواهد القرآنية التالية:

قال تعالى: ﴿ وَضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا رَّجُلَيْنِ أَحَدُهُمَآ أَبْكَمُ ﴾[٨٠]. وقال ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا ضَرَبْتُمْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ فَتَبَيَّنُواْ ﴾[٨١]. وقال: ﴿ وَءَاخَرُونَ يَضْرِبُونَ فِى ٱلْأَرْضِ يَبْتَغُونَ مِن فَضْلِ ٱللَّهِ ﴾[٨٢]. وقال: ﴿ فَضَرَبْنَا عَلَىٰٓ ءَاذَانِهِمْ فِى ٱلْكَهْفِ سِنِينَ عَدَدًا ﴾[٨٣]. وقال: ﴿ وَخُذْ بِيَدِكَ ضِغْثًا فَٱضْرِب بِّهِۦ وَلَا تَحْنَثْ ﴾.[٨٤]

فالفعل واحد المستعمل، وهو "ضرب" ولكنّه استخدم استخدامين مختلفين، تارةً متعديًا مباشرةً، غير محتاج لإضافة حرف الجر، ومرة مضاماً بحرف جر من أجل أن يتعدى، واختلف في هذه المضامة، فهو حيناً يطلب حرف الجر(في)، وحينًا أخرى (على)، والباء حينًا ثالثة، والمفعول معه لم يذكر ولا إشكالية في هذه التعدية، ولا في العلاقة الرابطة بين الفعل والحرف في كل شاهد.

ولو أنّنا قمنا باستبدال أحد الأحرف بالآخر في واحد من هذه الشواهد القرآنية بعينه لاختات العلاقة، ولسادها النفور بين عناصرها، في حال لو أردنا المعنى نفسه يبقى.

ولو بحثنا في المعاجم أو سألنا من له علاقة بهذا العلم، عن طريق تعدية هذا الفعل، لوجدنا الإجابة: أنه من الأفعال المتعدية المباشرة، ولا يحتاج إلى حرف يسنده في الوصول إلى مفعوله، وربما كان المثال، جاهزًا ليمثل به، وهو: (ضرب علي زيدًا).

ولو أحدٌ ما حاول تطبيق هذه القاعدة على الشواهد السابقة، وتم استبعاد أحرف الجر، لاختل التركيب، والمعنى يصبح مفقود، والفعل يقصر عن الوصول للمفعول، مع محافظته على المعنى الذي يؤديه مع وجود حرف الجر.

والشاهد الأخير يوضح أنَّ الفعل أصبح في حكم اللازم، لعدم وجود المفعول الذي يتعدى إليه الفعل، في السياق أصلاً لعدم الحاجة إلى ذكره.

غير أنَّ هذه الاستعمالات وما يدخل في حكمها، لم تعجب الكثير من النحويين من ناحية القاعدة، فجعلتهم يذهبون إلى تأويل مااستعمل وفق هذه التراكيب مذاهب شتى، وربما تجرأ بعض الحاذقين وأوّل الشواهد السابقة تأويلاً أخرجها عن حقيقتها، وقد نجد من يخلط بين تفسير النصِّ، والعلاقات التركيبية له فيأوّل معنى الفعل السابق تأويلات مختلفة تبعاً لنوعية حرف الجر، كي يتسنى له بقاء هذا التلازم المفترض بين الصيغة وحرفها الخاص القائم بها، كأن يقول: إن ضربتم مضمن معنى خرجتم أو جاهدتم في الآية الثانية.

ومعنى" يسيحون" أو: يسمعون" في الآية الثالثة؛ وما إلى ذلك من الأفعال اللازمة التي تسمح بوجود حرف جر معين في كل حالة مع الفعل الذي قالوا: إنّه متعد بنفسه أصلاً.

والشواهد من الآيات السابقة تؤكد أن الحكم على علاقة الحرف بالصيغة، ودور الحرف في التعدي يجب أن يكون من خلال السياق فقط، والحكم على أي فعل بأنّه يتعدى بحرف (كذا) أو بنفسه أمر لا تقبله طبيعة اللغة التي تتجدد كل لحظة في تراكيبها من أجل الوفاء بالمعاني المتجددة.

وأنّه يمكن القول: إنّ الصيغة دخل -مثلاً- يغلب عليها التعدي بحرف الجر (إلى)، أو(في)، وأنّ صيغة (ضربي) يغلب عليها التعدي بنفسها، انطلاقًا من الناحية الكمية في الاستعمال على ألا يكون ذلك دافعاً لرفض ما يمكن أن يضامها من أحرف في تراكيب أخرى، مختلفة عنها في تأدية المعنى.

ويبقى رأي الكوفيين ومن تبعهم ومنهم السيد الصدر في قولهم بنيابة الحروف عن بعضها وأن كنا لا نتفق معهم في وصف الظاهرة بـ "النيابة"، أقرب إلى مراعاة دور السياق في تحديد الحرف، وفي طريقة تعدية الفعل.

٣-٤ النيابة في حروف الجرِّ

يرى الكوفيون أنّ حروف الجرِّ يمكن أن تدل على أكثر من حرف الجرِ "على"، فقالوا مثلاً « أنّها تأتي للمصاحبة، نحو قوله تعالى:(وآتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ) .[٨٥]أي: مع حبه، وتأتي للمجاورة، بمعنى"عن" كقول الشاعر:

إذا رضيت عليَّ بنو قشير لعمرك الله أعجبني رضاها»[٨٦]

كما ذهبوا إلى أنّ (عن) تأتي للاستعانة، كـ (الباء)، نحو قوله تعالى: (وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَى)[٨٧]. والتعليل....[٨٨]

بينما البصريون يرون أنَّ كل حرف من حروف الجر له معنى حقيقي واحداً[٨٩]، لا يمكن أن يتجاوزه لغيره، ومن هنا جاء رأيهم بمنع «إنابة بعض الحروف الجارة عن بعض قياساً».[٩٠]

وفي حال اضطروا لقبول ذلك فهو عندهم من باب الشذوذ في النيابة[٩١]، لكن الاستعمال اللغوي وكثرة الشواهد تجعل مذهب الكوفيين يترجح على مذهب البصريين، وهذا ما دفع بابن مالك أن يميل إليه حينما جعل« مذهبهم أقل تعسفًا»[٩٢]، وحجة من منع النيابة عندهم يعود مبدأ العلاقة التلازمية بين صيغة فعلية معينة، وحرف

جر معين، وإلى قصر الاستعمال في كل تركيب ترد فيه هذه الصيغة لهذا الحرف اللصيق بها، وعدم إمكانية تجاوزه إلى غيره من الحروف، حتى لو كان السياق يقبله.

بينما الذين يجيزون النيابة ومنهم السيد الصدر؛ يرجعونه إلى واقع الاستخدام، الذي يتمتع بنوع من الحرية في تحديد العلاقات الترابطية بين الصيغ، والحروف، وهم يرون إمكانية تضام الصيغة مع أكثر من حرف، وعلاقتها بالحرف لا تتوقف على حرف معين، ولكنّ الذي يحدد الحرف المستعمل يعود إلى الصنعة، أي السياقات التركيبية التي تتدخل في قبول هذا الحرف أو ذاك.

١-٤-٣ على: ومنها قوله تعالى: ﴿ إِذْ هُمْ عَلَيْهَا قُعُودٌ ۝٦ وَهُمْ عَلَىٰ مَا يَفْعَلُونَ بِالْمُؤْمِنِينَ شُهُودٌ ﴾.[٩٣]

السيد الصدر في قضية إرجاع الضمير (هم) عنده يعود إلى ثلاث طوائف من طريقين:

الأولى: تتوقف عنده على المعنى الحقيقي لحرف الجرِّ (على) وهو حرف استعلاء وبالتالي الضمير (هم) يعود إلى المؤمنين إذ أنّه لا يمكن أن نتصور أنّ الكافرين والشاهدين هم قعود على النار وإنّما الذين قعدوا على النار هم المؤمنين، فيقول:« إنَّ (على) حرف دال على الاستعلاء فيكون الاستعلاء في المقام بنحو المجاز؛ لأنّ الكفار الجبابرة ليسوا واقفين على النار، بل هم على الأرض بخلاف المؤمنين، أي: لو حملنا الاستعلاء على معناه الحقيقي ناسب رجوع الضمير إلى المؤمنين لا الظالمين، لأنهم على النار حقيقة».[٩٤]

نلاحظ من كلام السيد الصدر بأنّه يرجع الضمير إلى طائفتين المؤمنين والكافرين في حال كان الحرف (على) وضع لمعنى مجازي، أمّا على رأي اعتبار معناه للحقيقة فالضمير يعود إلى المؤمنين فقط دون الكافرين. لأن الاستعمال المعنى الحقيقي لهذا الحرف يمكن القول بأنَّ معنى (عليها) على ما يدنو منها حافات الأخدود، أي: مشرفين عليها من حافات الاخدود[٩٥]، كقولنا "مررتُ على زيد" والتقدير: مررتُ على مواضع زيد.[٩٦]

والقول بمجازية الحرف (على) في استعماله يمكن القول فيه: إنَّ (على) هنا بمعنى (عن) أي نائبة عنه فتكون الآية (إذ هم عليها قعود) أي متجاوزين لها، والفرق واضح

بين قولنا(عليها) و(عنها)، وبالتالي المعنى فيها يكون عليها معنى المشقة، وعنها فالمعنى فيها أنها ابتعدت بشخصها عنك.[٩٧]

نلاحظ من هذا كلام السيد الصدر أن (على) فيها معنى (عن) للمجاوزة ويرجع الضمير أمّا للمؤمنين أو الكافرين، بسبب نيابة الحرف (على) لـ (عن).

ويرى الباحث أنَّ وراء هذه الإشكالات والإختلافات اللغوية، هي النظرة التي وجهها الدارسون إلى الصيغة، وتعاملهم معها، وهي وحدة جامدة ميتة لا حياة فيها، وإعطائها الأحكام وهي خارج السياقات اللغوية الحقيقية المجال الحي لدراستها، والحكم عليها، وإعطائها ما يلزمها من أحكام.

نحن لا ننكر أنَّ بعض الصيغ أحيانًا تلزم حروفًا بعيّنها من أجل التعدية ولا تتجاوزها إلى غيرها، لكن هذا لا يبرر أن نعمم القاعدة على جميع الصيغ، واعتبار العلاقة علاقة تلازمية، وإلزامية، بين صيغ معينة وحرف مخصوص، لا يفارق أحدهما الآخر.

٣-٤-٢ من توظيف حروف الجر في النيابة قوله تعالى: ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ ۝١ وَوَضَعْنَا عَنكَ وِزْرَكَ﴾[٩٨]. نلاحظ في توجيهات المفسرين في الفائدة من مجيء (لك) و(عنك) ما يأتي:

٣-٤-٢-١ « في زيادة (لك) ما في طريقة الإبهام والإيضاح، كأنه قيل: ألم نشرح لك، ففهم أنّ ثَم مشروحًا، ثم قيل: صدرك، فأوضح ما علم مبهمًا».[٩٩]

٣-٤-٢-٢ إنَّ مجيء (لك) يوجد فيها إشارة إلى إنَّ ما تفعله لأجلي، وكذلك إن منافع الرسالة عائدة إليك فكأنه قال: إنما شرحنا صدرك لأجلك لا لأجلي.[١٠٠]

٣-٤-٢-٣ إن مجيء (لك) فيه زيادة في الإبهام الذي من فائدته التشويق. والسيد الصدر يرى أنَّ في الرأي الأول أطروحة لطيفة توافق الحدس اللغوي: ولكنّه لم يكن مقتنعًا فيها كل القناعة لذلك يرى أن جوابه غير تام من وجهين:

الأول:« أن ما أفاده إنما يصح إذا كان الإبهام ناشئًا من (لك) و(عنك) فيحنئذٍ ينكر (لك) و(عنك) تركيزا للإبهام، ثم يوضح المراد بذكر المفعول به»[١٠١]، فالرازي يسند الإبهام إلى موضع (لك) و(عنك)، بعدها النفس تستشرف للايضاح وتتشوق للتفسير

فتأتي عبارات (صدرك) و(وزرك)، فيرتفع الإيهام الذي أثاره التشويق ويروي ظمأ النفس.

غير أنَّ هذا الابهام بحسب رأي السيد الصدر لا يستند إليهما أيضًا، بل هو مستند في الحقيقة إلى الفعل نفسه (نشرح) و(وضع)[١٠٢]، لذلك نجد الصدر قد حوّل حقيقة الابهام من حروف الجرِّ إلى الأفعال (نشرح، وضع، رفع). وهذا الإبهام لا يزول إلا بعد مجيء المفعول به وما دام المفعول به لم يأت بعده، فما زال الإبهام حاصلاً سواء قال: (لك) أم لم يقل، ولا دخل لـ (لك) بالابهام أو الإيضاح، لأنّه ليس بيانًا للمفعول به، وإنما الإبهام من الفعل.[١٠٣]

خلاصة كلام السيد الصدر نستطيع القول بأنّه يريد القول: إنَّ الابهام لم يجلبه حرف الجر ولكن الجالب له هو الفعل لذلك يقول:« والسرُّ فيه: أنّ الفعل حينما يكون متعدياً يكون مبهمًا من جهة المفعول به، فـ" خرج زيد" ليس مبهمًا من جهة المفعول به؛ لأنه لا يحتاج إلى مفعول»[١٠٤]، فهو يُشير بأنّ الفعل تارةً يطلب مفعهولاً، وأخرى لا يطلب هذا المفعول، فحينما لا يطلب المفعول فهو لم يكن مبهمًا، عنها يكون « بخلاف ما لو قلنا: "ضرب زيد" فنبقى ننتظر شيئاً؛ لأنه متعدٍ، فيكون بحاجة إلى مفعول به، ومن هذه الناحية سقط الوجه الذي ذكره الرازي؛ لأنه قال: إن (لك) إنما كانت وجهاً بلاغيًا باعتبار الابهام، مع أنها لا دخل لها بذلك»[١٠٥]. والأمر الآخر يذكره :« أن كلَّ فعلٍ متعدٍ ينتظر مفعولاً به لإيضاحه وهذا هو معنى الابهام في الأفعال، وهو موجود في سائر الافعال المتعدية، فلا يُعد وجهاً من وجوه البيلاغة»[١٠٦]، والصدر لم يكتفِ في هذه إجابته وإنما ينظر إلى وجود (لك) و(عنك)، في الآيتين الكريمتين نظرة دلاليّة تؤكد الحكمة من وجودها، من خلال وجهين:

أولهما: أنَّه زيادة في إظهار المنة على المخاطب[١٠٧]، شرح الصدر ورفع الذكر وغير ذلك كله من منن المنان، أظهرها الله عز وجل هنا وأكد عليها بالنفي الإنكاري؛ لأن السياق سياق تأكيد المنة.

ثانيهما: الغرض من "لك وعنك" هو من أجل إظهار ارتباطه بالفرد المخاطب أي: لأجلك لا لأجل غيرك[١٠٨]، وخلاصة اعتراض السيد الصدر أن الإبهام في الأفعال وليس

في الحروف وإنّما جيء بالحرف لأغراضٍ أخرى، والدليل أنه لو لم يذكر (لك) و(عنك) فإنَّ الابهام موجود ولا يُحل إلا بمجيء المفعول به الذي طلبه.

٣- النتيجة :

في نهاية هذا البحث تجدر الإشارة إلى أنَّ التعدية في عمومها، سواء كانت ناتجة عن الصيغة المباشرة، أم بالحرف وهي وظيفة من وظائف السياق، أي أنّ الدور الأول يكون للسياق، في جعل الفعل متعديًا، أو لازمًا متعدٍ بحرف الجر، وتحديد نوع الحرف وعلاقته بالصيغة المضام لها لتتم تأدية المعنى في أوضحِ شكل، وأفصح تركيب، فـ« السياق هو المكان الطبيعي لبيان المعاني الوظيفية للكلمات»[١٠٩]، وطرق تعديتها، وما يتعلق بها من مظاهر شكلية، أو دلالية، فكثيراً من الافعال المتعدية قد يفرض عليها السياق أن تقطع علاقتها بما هو من متطلباتها، وتصبح في حكم اللازمة، لأن المعنى لا يتطلب مفعولاً به، وإنّما ينصب اهتمامه على الحدث مجرداً، أو تبيين فاعله، ولذا كثر في الاستعمال حذف المفعول به، لا لأنه فضلة، كما يرى النحويون، لا قيمة له، وإنّما لعدم القصد إليه في التعبير أصلاً، ويعامل «كأن فعله من جنس الأفعال غير المتعدية، كما ينسى الفاعل عند بناء الفعل للمفعول به»[١١٠]، كقوله تعالى: ﴿ وَأَنَّهُۥ هُوَ أَمَاتَ وَأَحۡيَا ﴾[١١١]. وقوله تعالى: ﴿ فَأَمَّا مَنۡ أَعۡطَىٰ وَٱتَّقَىٰ ﴾[١١٢]. مفعول الإماتة لم يكن مذكوراً، بالرغم من توافر شروط وجوده وتلبس الفعلى به ضرورة، ولكن لما كان المعنى المطلوب بيان القائم بالفعل أضرب عن ذكر المفعول، وجعل السياق الفعل يأخذ حكم اللازم.

والحال كذلك مع مفعول: الفعل (أعطى) و(أتقى)، بالرغم من تعدي الأول في الأصل إلى مفعولين، لكنهما لم يذكرا السبب نفسه، وهو توجيه المعنى إلى« الإخبار بوقوع الفعل من الفاعل من غير تعرض لمن وقع به الفعل»[١١٣]، وبسبب السياق صار« بمنزلة غير المتعدي... فلا يذكر له مفعول، ولا يقدر لئلا ينتفض الغرض»[١١٤]، ونقيض هذا الأمر أيضاً إذا استلزم المعنى ذلك، فكل الأفعال اللازمة تصبح متعدية، بإحدى وسائل التعدية داخل السياق، لتصل إلى مفعول لا مجال للهرب من وجوده داخل التركيب وهذا ما تقوم به أحرف الجر والهمزة والتضعيف.

هوامش البحث

١ ينظر: شرح المفصل: ٧/٨.
٢ ينظر: حروف المعاني بين دقائق النحو ولطائف الفقه: الدكتور: محمود سعيد، ١٠٥، كتاب الكتروني: مكتبةwww.j4k. 1988.now .
٣ ينظر: النحو الوافي: ١/ ٦٢-٦٣.
٤ ينظر: دور الحروف في أداء معنى الجملة: ٤١.
٥ للمزيد من المعلومات على تلك الحروف يراجع مثلاً: معاني الحروف: ٤-١٥، كتاب رصف المباني.
٦ ينظر: مباحثات لسانية في ظواهر قرآنية: ٦٥.
٧ أسرار لغوية ودلالات لفظية: ٣١.
٨ ينظر: خطرات في اللغة القرآنية :١٠.
٩ ينظر: منهج الاصول للسيد محمد محمد صادق الصدر: ١٦٩/٢.
١٠ ينظر: دلائل الإعجاز: ٤.
١١ ينظر: حروف المعاني بين دقائق النحو ولطائف الفقه، الدكتور محمود سعيد، كتاب الكتروني، ١٠٦.
١٢ الظرف والمجرور لابد لهما من أن يتعلقا بفعلٍ أو ما يشبهه (يعمل عمله) أو ما يؤّول بما يشبهه كقوله تعالى: (وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهٌ وَفِي الْأَرْضِ إِلَهٌ وَهُوَ الْحَكِيمُ الْعَلِيمُ) (الزخرف//٨٤)، إله مؤول بمعبود: اسم مفعول يعمل عمل الفعل. أو ما يُشير إلى معناه كقولنا: فلان حاتم في أسرته. حاتم رمز الجود ويقدر في الكلام إن لم يكن شيئاً من ذلك موجودا كقوله تعالى: (وَإِلى ثَمودَ أَخاهُم صالِحًا) (الاعراف//٧٣). أي أرسلنا إلى ثمود أخاهم صالحا. ويقدر أو استقر. وتوجد في العربية حروف لا تتعلق بفعل منها: حرف الجر الزائد الباء في قوله تعالى: (وَكَفَىٰ بِاللَّهِ شَهِيدًا) (النساء//٧٩)، وكذلك حرف الجر من: (هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللَّهِ)(فاطر//٣)، وغيرها ينظر: الأشباه والنظائر ١.265-264 /
١٣ ينظر: شرح المفصل: ٢٨٣؛ اللمع في النحو: ٥٩.
١٤ ينظر: حروف المعاني:١٠٣؛ واللمع في النحو: ٦٠.
١٥ الانشقاق: ٦.

١٦ ينظر: دور الحروف في أداء معنى الجملة: ٤١.

١٧ ينظر: زاد المسير: ٨ / ٢١٠؛ ومجمع البيان: ١٠ / ٣٠٤.

١٨ ينظر: الكشاف: ٤/ ٢٣٥؛ والتحرير والتنوير: ٢٢١/٣٠.

١٩ ينظر: الميزان في تفسير القرآن: ٢٠/ ٢٤٢.

٢٠ ينظر: التبيان في تفسير القرآن: ١٠/ ٣٠٩.

٢١ ينظر: منة المنان: ٤/ ٦٧.

٢٢ ينظر: الكتاب سيبويه:.104 /4

٢٣ ينظر: أسرار العربية: ٢٣٩؛ ورصف المباني في شرح حروف المعاني: ١٤٣.

٢٤ ينظر: اللمع في النحو: ٦٠.

٢٥ ينظر: أثر المجاز في فهم الوظائف النحوية وتوجيهها في السياق: ٥٨.

٢٦ ينظر: منة المنان: ١/ ٦٣.

٢٧ ينظر: همع الهوامع ٢/ ٤٢٠، باب الباء.

٢٨ ينظر: مغني اللبيب: ١٣٧.

٢٩ آل عمران: ١٢٣.

٣٠ ينظر: منة المنان: ١/ ٦٤.

٣١ ينظر: مغني اللبيب: ١٤٢.

٣٢ منة المنان: ١/ ٦٤.

٣٣ ينظر: شرح ابن عقيل: ١/ ٢١١.

٣٤ ينظر: البيان في تفسير القرآن للسيد الخوئي: ٤٥٧.

٣٥ منة المنان: ١/ ٢٩.

٣٦ العاديات: ٤- ٥.

٣٧ ينظر: التحرير والتنوير: ٥٠١/٣٠، سورة القارعة.

٣٨ ينظر: تفسير الميزان: ٢٠/ ٣٤٥.

٣٩ ينظر: منة المنان: ١/ ٣٩٧.

٤٠ الطارق: (٥، ٦، ٧).

٤١ ينظر: التحرير والتنوير: ٣٠/ ٢٦١.

٤٢ ينظر: البحث النحوي عند السيد محمد الصدر: ١٣١.

٤٣ منة المنان: ٣/ ١٤٧.

٤٤ ينظر: المصدر السابق نفسه: ٣/ ١٤٧.

٤٥ منة المنان: ٣/ ١٤٧-١٤٨.

٤٦ المصدر نفسه: ١٤٨/٣.

٤٧ البينة: ١.

٤٨ ينظر: منة المنان: ١/ ٤٦٠.

٤٩ ينظر: الميزان: ٢٠ / ٣٣٦.

٥٠ ينظر: مغني اللبيب: ١ / ٣١٩.

٥١ منة المنان: ١ / ٤٦٠.

٥٢ ينظر: اللمع في النحو: ٦٠، ومغني اللبيب: ١ / ٢٧٤-٢٧٥.

٥٣ ينظر: أسلوب التعليل في اللغة العربية: ٣٦-٣٧.

٥٤ الكتاب: ٣/ ١٠٤.

٥٥ ينظر: الكتاب: ٣ / ١٠٥؛ وسر صناعة الإعراب: ١ / ٣٩٦.

٥٦ التكاثر: ٦.

٥٧ الميزان: ٢٠ / ٣٥٢.

٥٨ غالباً ما يؤتى بالقسم لتأكيد معنى الجملة التي تسبقه وتليه، أو لأزالة الشك عن المعنى المقصود ، وحروف القسم أربعة (الباء والتاء والواو ولا). ولا بد للقسم من جواب، فيكون جوابه في النفي بـ(ما ولا)، وفي الإيجاب بـ(انَّ واللام)، كقوله تعالى: (وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ

أصنامَكُم) (الأنبياء//٥٧)، فجعل جوابه باللام، ويسميها الزجاجي بلام القسم المتضمنة للتعجب. ينظر: اللامات للزجاجي: ٨١.

٥٩ ينظر: تفسير الكشاف: ٤/ ٢٨١؛ وتفسير البيضاوي: ٥ / ٣٣٤.

٦٠ ينظر: التحرير والتنوير :٣٠/ ٥٢٢.

٦١ ينظر: منة المنان: ١/ ٣٣٨-٣٣٩.

٦٢ النحل: ٧٨.

٦٣ النازعات: ٣١.

٦٤ هود: ٧٤.

٦٥ القيامة: ٣٣.

٦٦ البقرة: ١٧.

٦٧ شرح المفصل: ابن يعيش: ٨/ ٨.

٦٨ المصدر السابق نفسه: ٨/ ٨.

٦٩ ينظر: دور الحرف في أداء معنى الجملة، ٢٠٧.

٧٠ الغاشية: ١٧.

٧١ منة المنان: ٣/ ٤٢.

٧٢ المصدر السابق نفسه: ٣/ ٤٢.

٧٣ المصدر السابق نفسه: ٣/ ٤٢.

٧٤ المصدر السابق نفسه: ٣/ ٤٣.

٧٥ المصدر السابق نفسه: ٣/ ٤٣.

٧٦ الغاشية: ١٨، ١٩.

٧٧ المصدر السابق نفسه: ٣/ ٤٣.

٧٨ الكليات: أبي البقاء: ٥/ ١٦٠.

٧٩ المنصف: أبي الفتح، عثمان بن جني، ١/ ٢٧٩.

٨٠ النحل: ٧٦.

٨١ النساء: ٩٤.

٨٢ المزمل: ٢٠.

٨٣ الكهف: ١١.

٨٤ ص: ٤٤.

٨٥ البقرة: ١٧٧.

٨٦ البيت - القحيف العقيلي من أبيات يمدح فيها حكيم بن المسيب القشيري. والشاهد: رضيت علي. فإن (على) فيه بمعنى (عن) لأن رضي يتعدى بـ (عن). لقوله تعالى: رضي الله عنهم ورضوا عنه (المائدة: ١١٩) وقد حمل الشاعر (رضي) على ضده، وهو سخط فعداه بالحرف الذي يتعدى به ضده، وهو (على) والعرب تحمل الشيء على ضده كما تحمله على نظيره. ينظر: شرح أبيات المغني: ٧/ ١٩٥؛ وابن عقيل/ ٢/ ١٢٦.

٨٧ النجم: ٣.

٨٨ ينظر: مدرسة الكوفة: د. مهدي المخزومي: ٢٨٣.

٨٩ مدرسة الكوفة: د. مهدي المخزومي: ٢٨٣.

٩٠ المرجع السابق نفسه: ٢٨٤.

٩١ المرجع السابق نفسه: ٢٨٤, ومغني اللبيب: ابن هشام: ١٥١.

٩٢ مغني اللبيب: ابن هشام: ١٥١.

٩٣ البروج: ٦، ٧.

٩٤ منة المنان: ٣/ ٢٦٩- ٢٧٠.

٩٥ ينظر: روح المعاني: ٣٠/ ٤١٩.

٩٦ ينظر: معاني الحروف، أبو الحسن علي بن عيسى الرماني النحوي: ١٠٨.

٩٧ ينظر: معاني النحو: ٣/ ٤٣- ٤٤.

٩٨ الانشراح: ١، ٢.

٩٩ الكشاف: الزمخشري: ٢/ ١٣٦٤

١٠٠ ينظر: تفسير مفاتيح الغيب: فخر الدين الرازي: ٣٢/ ٢٠٦.

١٠١ المصدر السابق نفسه: ٢/ ٣٤.

١٠٢ ينظر: منة المنان: ٢/ ٣٤.

١٠٣ ينظر: المصدر السابق نفسه: ٢/ ٣٤.

١٠٤ منة المنان: ٢/ ٣٤.

١٠٥ المصدر السابق نفسه: ٢/ ٣٤.

١٠٦ المصدر السابق نفسه: ٢/ ٣٥.

١٠٧ المصدر السابق نفسه: ٢/ ٣٥.

١٠٨ منة المنان: ٢/ ٣٥.

١٠٩ مناهج البحث في اللغة، د. تمام حسان، ٢٣٣.

١١٠ شرح المفصل: ابن يعيش: ٢/ ٣٩، والكشاف: الزمخشري: ٢/ ٢٥٠.

١١١ النجم: ٤٤.

١١٢ الليل: ٥.

١١٣ شرح المفصل: ابن يعيش: ٢/ ٣٩.

١١٤ الكليات: أبي البقاء: ٣/ ٢٣.

قائمة المصادر والمراجع

إن خير مانبتديء به القرآن الكريم

- أثر المجاز في فهم الوظائف النحوية وتوجيهها في السياق، د. خديجة محمد الطائي، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، مصر، ط١، ٢٠٠٩م.
- أسرار لغوية ودلالات لفظية من الآيات القرآنية، هاني سعد غنيم، مكتبة الإيمان، ط١.
- أسلوب التعليل في اللغة العربية: احمد عباس خضير، رسالة ماجستير، الجامعة المستنصرية، كلية الآداب، ١٩٩٩م.
- البحث النحوي عند السيد محمد الصدر: اسعد جواد كاظم المعموري، رسالة ماجستير، كلية التربية للعلوم الانسانية، جامعة بابل:٢٠١٤.
- البيان في تفسير القرآن للسيد الخوئي، مطبعة الآداب، ١٣٩٥ - ١٩٧٥ م.

- التبيان في تفسير القرآن: تأليف شيخ الطائفة أبي جعفر محمد بن الحسن الطوسي(٣٨٥ه-٤٦٠ه)، قدّم له الإمام المحقق الشيخ آغا بزرك الطهراني، دار إحياء التراث العربي، بيروت/ لبنان، بلا ط، بلا ت.
- التحرير والتنوير: محمد الطاهر أبن عاشور، الدار التونسية للنشر، ١٩٨٤م.
- تفسير مفاتيح الغيب التفسير الكبير: أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي الملقب بفخر الدين الرازي خطيب الري (المتوفى: ٦٠٦هـ) الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت الطبعة: الثالثة - ١٤٢٠ هـ.
- حروف المعاني بين دقائق النحو ولطائف الفقه: الدكتور: محمود سعيد، ١٠٥، كتاب الكتروني: مكتبةwww.j4k . 1988.now
- خطرات في اللغة القرآنية، فاخر هاشم الياسري، مكتبة ابو العيس، دار الشؤون الثقافية العامة، العراق- بغداد.
- دلائل الإعجاز: عبد القاهر الجرجاني، قراءة وعلّق عليه: محمود محمد شاكر، الناشر مكتبة الخانجي -بالقاهرة، بلات. ط.
- دور الحرف في أداء معنى الجملة، الصادق خليفة راشد، كلية الآداب والتربية، جامعة قاريونس، منشورات (دار الكتب الوطنية)، جامعة قاريونس، بنغازي، ١٩٩٦، ٢٠٧.
- زاد المسير في علم التفسير للإمام أبي الفرج جمال الدين عبد الرحمن الجوزي القرشي البغدادي ت ٥٩٧ ه حققه وكتب هوامشه محمد بن عبد الرحمن عبد الله، خرج أحاديثه أبو هاجر السعيد بن بسيوني زغلول ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.
- شرح المفصل: ابن يعيش النحوي، تحقيق: أحمد السيد أحمد، وإسماعيل عبد الجواد عبد الغني، مكتبة التوفيقية، القاهرة، بلا ط، بلا ت.
- الكتاب: سيبويه (ت ١٨٠ هـ)، تحقيق عبد السلام محمد هارون، ط ٣، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م، مكتبة الخانجي، مطبعة العاني - القاهرة.

- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل: الزمخشري، جار الله محمود بن عمر (ت ٥٣٨ هـ)، اعتنى به وخرج أحاديثه وعلق عليه: خليل مأمون شيحا، ط ١، دار المعرفة – بيروت –١٤٢٣ هـ ،٢٠٠٢ م.
- الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية المؤلف: أيوب بن موسى الحسيني القريمي الكفوي، أبو البقاء الحنفي (المتوفى: ١٠٩٤هـ) المحقق: عدنان درويش - محمد المصري الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت- لبنان.
- مباحثات لسانية في ظواهر قرآنية، مهدي أسعد عرار، دار الكتب العلمية، ٢٠٠٨م.
- مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو: د. مهدي المخزومي، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، القاهرة مصر، ١٣٧٧هـ ١٩٥٨م.
- معاني الحروف، أبو الحسن عليِ بن عيسى الرماني النحوي(ت٣٨٤ه). تحقيق: د. عبد الفتاح إسماعيل شلبي، دار الشروق، جده، ط٣، ١٤٠٤ه – ١٩٨٤م.
- معاني النحو: د. فاضل صالح السامرائي، دار الحكمة – بغداد – ١٩٩٠ م.
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: ابن هشام الأنصاري (ت ٧٦١ هـ)، تحقيق وتعليق: بركات يوسف هبّود، ط ١، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٩ م، شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم، بيروت - لبنان.
- مناهج البحث في اللغة، د. تمام حسان، الدار البيضاء (دار الثقافة). ١٩٧٩م.
- منة المنان في الدفاع عن القرآن: الصدر، محمد محمد صادق، مؤسسة المنتظر لإحياء تُراث آل الصدر، مطبعة الكوثر، ط١، ١٤٣٢ه-٢٠١١م.
- المنصف: أبي الفتح، عثمان بن جني، تحقيق: إبراهيم مصطفى، عبد الله أمين، القاهرة (مصطفى البابي الحلبي). ط١، ١٩٥٤م.
- منهج الاصول للسيد محمد محمد صادق الصدر، شبكة جامع الأئمة.

- الميزان في تفسير القرآن: العلامة السيد محمد حسين الطباطبائي، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت لبنان، الطبعة الأولى، ١٩٩٧م.
- النحو الوافي: عباس حسن، ط ٥، دار المعارف بمصر.